Distr.
GENERAL

A/C.2/34/9
17 October 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
اللجنة الثانية
البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

بيان السيد عبد الرحيم أبي فرح ، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة ومنسق برامج المساعدة الاقتصادية الخاصة*

سيادة الرئيس ،

رجت الجمعية العامة ، في الدورة الماضية ، في عدد من القرارات(١) ، من الأمين العام أن يقوم بتنظيم برامج مساعدة اقتصادية خاصة لعشرة بلدان افريقية . كما رجت القرارات من الأمين العام أن يضع الترتيبات لاستعراض الحالة الاقتصادية لكل من هذه البلدان والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ البرامج الخاصة وتقديم تقرير عنها الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين .

وعملا بهذه القرارات ، أوفد الأمين العام بعثة الى كل بلد من البلدان المعنية حيث أجريت مشاورات مكثفة مع ممثلي الحكومات فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية والمالية للبلد والتقدم المحرز في تنفيذ برنامج المساعدة الخاصة . وترد النتائج المفصلة ، التي خلصت اليها هذه

---

* يعمم بمقتضى مقرر اتخذته اللجنة في جلستها ١٧ المعقودة في ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٩ .

(١) بوتسوانا ، القرار ٣٣/١٣٠ ؛ جزر القمر ، ٣٣/١٢٣ ؛ جيبوتي ، القرار ٣٣/١٣٢ ؛ الرأس الأخضر ، القرار ٣٣/١٢٧ ؛ زامبيا ، القرار ٣٣/١٣١ ؛ سان تومي وبرينسيبي ، القرار ٣٣/١٢٥ ؛ سيشيل ، القرار ٣٣/١٢٩ ؛ غينيا ـ بيساو ، القرار ٣٣/١٢٤ ؛ ليسوتو ، القرار ٣٣/١٢٨ ؛ موزامبيق ، القرار ٣٣/١٢٦ .

البحثات ، في تقارير الأمين العام ذات الصلة بالموضوع(٢) التي نشرت بوصفها من وثائق الجمعية العامة . وسأشير الى بعض المعالم البارزة لكل تقرير ، في وقت لاحق ، في هذه الوثيقة .

لم تكن السنة الماضية سنة يسر بالنسبة للبلدان التي ننظم لها برامج المساعدة الاقتصادية الخاصة . فقد كان لقوى خارجية معاكسة لا قبل لها بها تأثير خطير على اقتصاداتها الضعيفة وغير المنيعة . وزاد استمرار التضخم العالمي ما تتحمله من تكلفة الأغذية والوقود والمصنوعات المستوردة . وظلت تكلفة وارداتها تأخذ في الارتفاع في حين أن الأسعار العالمية لصادراتها لم ترتفع على الاطلاق ، في الكثير من الحالات ، أو انخفضت . ومع تدهور معدلات التبادل التجاري ، أصبحت صادرات هذه البلدان تمول نسبة مئوية أقل من مجموع وارداتها . وانعكست هذه الحالة في تدهور الموازين التجارية . وبالاضافة الى هذه القوى الاقتصادية المعاكسة ، تعين على الكثير من البلدان أن تتصدى لمجموعة متباينة من الكوارث الطبيعية ، تمثلت في الجفاف والأعاصير واصابة المواشي بالأمراض . وقد كان لها جميعا عواقب وخيمة ، بل وأحيانا مدمرة ، على الأغذية وغيرها من المنتجات الزراعية ، وفي بعض الحالات على حجم صادراتها . وبالنسبة لبعض البلدان غير الساحلية ، أدت اختناقات النقل الخطيرة في بلدان المرور العابر الى الحد من حجم صادراتها . وكان من جراء تأثير هذه العوامل المختلفة ، لا تتحكم هذه البلدان في أي منها ، أن تفاقمت الحالات الصعبة التي تعاني منها بالفعل موازين مدفوعاتها . وقد انخفض احتياطي القطع الأجنبي وازداد الموقف سوءا حيثما كان هذا الاحتياطي سلبيا بالفعل .

وعلى الصعيد الداخلي ، فان الكثير من البلدان قد تعثرت بشدة بسبب عدم كفاية الهياكل الأساسية التي ورثتها عند استقلالها ، وذلك نظرا لاعتمادها الى حد مفرط على سلعة أساسية تصديرية واحدة ، ونقص الاتصالات سواء داخل البلد أو مع بقية العالم والافتقار الشديد الى اليد العاملة المدربة التقنية والادارية معا . وما تزال البلدان غير الساحلية تصادف مصاعب خاصة في المرور العابر لوارداتها وصادراتها . وتعاني الدول الجزرية من مجموعة مشاكل خاصة بها ، ناشئة عن حجمها وعزلتها وتشتت سكانها وعجزها عن الاستفادة من الاقتصادات الكبيرة في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

---

(٢) بوتسوانا A/34/419 ؛ S/13506 — سان تومي وبرينسيبي A/34/371
جزر القمر A/34/361 — سيشيل A/34/373
جيبوتي A/34/362 — غينيا - بيساو A/34/370
الرأس الأخضر A/34/372 و Corr.1 — ليسوتو A/34/393 ؛ S/13485
زامبيا A/34/407 — موزامبيق A/34/377

ومما يضاعف من حدة مشاكل بعض البلدان ، المدرجة في البرامج ، انها تتحمل عبئا اضافيا يتمثل في انها يلزمها أن تعنى بأعداد كبيرة من اللاجئين الوافدين من مناطق مجاورة .

ولم تكن جهود الأمين العام موجهة فحسب الى اعداد تقارير عن البلدان المدرجة في البرامج وانما أيضا الى تعبئة المساعدة الدولية نيابة عن هذه البلدان ، حسبما هو مطلوب في القرارات . وقد استلزم هذا اجراء اتصالات مع بلدان متبرعة ، ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة ، ومنظمات حكومية دولية ، ومؤسسات مالية دولية . وقدمت معظم الأموال ، التي أتاحتها هذه المصادر ، الى هذه البلدان مباشرة على أساس ثنائي . وتم توجيه بضعة تبرعات عن طريق حسابات الأمم المتحدة الخاصة التي تم فتحها في مقر الأمم المتحدة لهذا الغرض .

وسعت جميع البلدان الى أن تجذب اهتمام المتبرعين المحتملين الى برامجها ، وحققت في ذلك درجات متفاوتة من النجاح . وستواصل الأمم المتحدة ، من جانبها ، ايفاد ممثلين الى البلدان والوكالات المتبرعة ، من أجل البرامج ، بالتشاور مع الحكومات المعنية . وقد علمتنا التجربة أن البلدان التي لها مشاريع أحسن اعدادها ، لديها امكانيات أفضل بكثير من غيرها لكي تلقى برامجها استجابة المتبرعين المحتملين . وفي هذا الشأن ، تقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم كل ما يمكنها من مساعدة الى الحكومات .

وفي حين يجب مواصلة بذل الجهود لتعبئة المساعدة الدولية ، فمن المهم تقدير المصاعب التي ينطوي عليها ذلك . اذ أن عدد البلدان ، التي يتيح لها مركزها تقديم المساعدة ، محدود وتوجد لدى من يستطيعون القيام بذلك قيود ادارية ومالية لا سيما فيما يتعلق بوضع برامج مساعدة ثنائية جديدة . وقد أخطرنا ممثلو بعض البلدان المتبرعة بأن الامكانيات ليست مشرقة في الوقت الحالي للزيادة في قائمة البلدان التي ستكون مؤهلة للحصول على مساعدتها الثنائية أو لزيادة مقدار الموارد المخصصة للبرامج الثنائية . وتم الابلاغ عن صعوبة أخرى هي أن بعض البلدان صغيرة الحجم بما لا يسوغ وضع برنامج مساعدة خاصة بكل منها . وبناء على ذلك ، سيتراءى انه ما لم يفرد هؤلاء المتبرعون مخصصات لهذه البرامج ، فسيتعين على البلدان المستفيدة أن تتطلع الى زيادة مبالغ المساعدة من برامج متعددة الأطراف .

وتجدر الاشارة الى انه قد تم الاعراب ، أثناء المناقشة التي أجرتها هذه اللجنة في العام الماضي ، عن بعض القلق لأن شتى المنظمات والوكالات ، التي تدعم برامج متعددة الأطراف ، لا ترصد اعتمادات لهذه البرامج الخاصة ولا تخصص لها ما يكفي من مواردها . لذا ، تقرر دعوة الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة الى " أن تعرض على هيئات ادارتها ، للنظر ، مسألة المساعدات التي تقدمها " وتقديم " تقارير عن نتائج تلك المساعدة وما تتخذه من مقررات ، وذلك في موعد يتيح للجمعية أن تنظر فيها في الدورة الرابعة والثلاثين " . وقد تم عرض هذه القرارات على الهيئات ذات الصلة . وسيتم تعميم ردودها خلال هذه الدورة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة .

ويسرني أن أذكر ، فيما يتعلق بالنواحي الانسانية لهذه البرامج ، أن استجابة المجتمع الدولي كانت فورية وايجابية في معظم الحالات . وأود ، في هذه المرحلة ، أن أعرب باسم الأمين العام عن تقديره للاستجابة الفورية والسخية لنداءاته ، من طرف شتى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية . وقد أتاح ما قدمته من مساعدة تنفيذ الكثير من المشاريع الهامة الموصى بها في البرامج . ولسوء الطالع ، فان الاحتياجات كثيرة وستتطلب من المجتمع الدولي أن يبذل جهدا أكبر بكثير للانتهاء من البرامج التي أقرتها الجمعية العامة .

وبناء على طلب الجمعية العامة في دورتها الماضية ، تابع الأمين العام مسألة تنظيم اجتماعات للمتبرعين . وفي هذا الشأن ، أجريت مناقشات أولية مع الحكومات المعنية وقدمت لكل منها ، في وقت لاحق ، اقتراحات مفصلة أعدت بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجنة الاقتصادية لافريقيا والبنك الدولي . وينتظر رد فعل الحكومات عليها .

ويرى عدد من البلدان أن برامجها تتعثر ، لأن هذه البلدان غير مصنفة باعتبارها من أقل البلدان نموا . وهي تعتبر أن المعايير التي وافقت عليها الجمعية العامة ، في عام ١٩٧١ ، ونقحتها في عام ١٩٧٥ ، لم تأخذ في الحسبان ظروفها الخاصة . فقد كانت في ذلك الحين ماتزال تخضع للحكم الاستعماري وكان ينظر في حالاتها على أساس احصاءات ليست وثيقة الصلة بالأوضاع الفعلية التي ورثتها لدى استقلالها . وفي حين أن الجمعية العامة لم تصنفها باعتبارها من أقل البلدان نموا ، فقد طالبت الدول الأعضاء ، كبديل عن ذلك ، أن تمنحها امتيازات ومزايا . وقد أخطرتنا الحكومات المعنية بأن هذه الصيغة لم تعد عليها بأية مساعدات اضافية وأعربت عن أملها في أن يتم تدارك هذه الحالة .

سيدى الرئيس ، سأتطرق بعد هذه الملاحظات الاستهلالية ، الى موضوع برامج المساعدة الاقتصادية الخاصة حسب الترتيب الذى اعتمدت به الجمعية العامة ، في دورتها الثالثة والثلاثين ، القرارات الخاصة بها .

جزر القمر (A/34/361)

حوت تقارير الأمين العام السابقة وصفا للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الموروثة وقت الاستقلال وتوصية ببرنامج لتقديم المساعدة بغية تذليل عدد هائل من العقبات التي تعترض التنمية في هذا البلد . ويتألف ذلك البرنامج من ٣٠ مشروعا تبلغ تكلفتها ٢٦ مليون دولار ، علاوة على مساعدة تقنية كبيرة .

وفي نيسان/ابريل من هذا العام ، وجدت البعثة التي أوفدها الأمين العام الى جزر القمر ، عملا بقرار الجمعية العامة ٣٣/١٢٣ ، انه لم يطرأ تحسّن على هذه الحالة الاقتصادية الخطيرة . فالعجز السنوى للميزانية الذى يقدر بحوالي ١٠ ملايين دولار لايزال يشكل ، الى حد كبير ، أخطر مشكلة اقتصادية تواجه البلد .

ومنذ أن تولت حكومة جزر القمر الجديدة السلطة في أيار/مايو ١٩٧٨ ، ركزت اهتمامها على المشاكل المتعلقة باعادة تشكيل الادارة ، واعادة تنظيم مؤسسات الدولة ، والأخذ بأساليب فعالة للميزنة والمحاسبة . ومع أن عملية اعادة التنظيم هذه تتطلب القدر الكافي من الموظفين ، الا أن الحكومة تمكنت من التقليل من النفقات الاضافية الى أقصى حد .

بيد انه تم تحديد مشكلتين جديدتين ، هما : مشكلة عبء خدمة دين وطني متزايد ومشكلة تسويق الانتاج التصديري الرئيسي للبلد ، وهو عطر الأيلنغ . والواقع أن عجز ميدان التجارة الخارجية للبلد هو مشكلة قديمة ، وان قيمة الصادرات لم تجاوز كثيرا نصف قيمة الواردات ، الا نادرا ، على مدى العقد الماضي .

وعلمت اللجنة انه قد تم الحصول على مصادر لتمويل حوالي ثلث المشاريع المدرجة في برنامج المساعدة الخاصة . وتشمل المشاريع الممولة التنمية المتكاملة لمنطقة نيوماكيلي ، وتشييد مخازن للأغذية ، والتغذية التكميلية في المستشفيات ومخططات اعادة التوطين ، وتربية الماشية الصغيرة وطحن الذرة ، والتدريب الزراعي .

وتوجد حاجة ملحة الى تقديم مساعدة تقنية اضافية لمكونات أخرى للبرنامج ، منها ، على وجه الخصوص ، دعم الميزانية ، والتنمية الزراعية ، وخطوط النقل البحرى والجوى فيما بين الجزر ، والاحتياطي الاستراتيجي من الأغذية والوقود ، واستئصال الملاريا ، ومعدات ولوازم المستشفيات . وتوجد ضرورة أيضا لزيادة برامج التدريب .

وقد أصبحت مشكلة اصلاح منشآت خزن الوقود حرجة للغاية . وتبلغ آخر التكاليف المقدرة لهذا المشروع حوالي ٧٠٠ ٠٠٠ دولار ، تعمل الحكومة جاهدة للحصول عليها من المجتمع الدولي .

غينيا — بيساو (A/34/370)

يبلغ اجمالي تكاليف برنامج المساعدة الاقتصادية الخاصة الموصى به لغينيا — بيساو ما يربو على ٣٨ مليون دولار . وبالاضافة الى ذلك ، يلزم توفير قدر كبير من المساعدة والتدريب التقنيين .

وقد وجدت بعثة الأمم المتحدة ، التي استعرضت حالة البرنامج في آذار/مارس من هذا العام ، أن الاستجابة الدولية لاحتياجات غينيا — بيساو قصرت دون احتياجات البلد . فمن بين الـ ٥٨ مشروعا المضمنة في البرنامج ، تلقت حتى الآن ٢١ مشروعا تمويلا ، اما جزئيا أو ناقصا ، من موارد خارجية . وترد تفاصيل هذه المشاريع ، وكذلك تفاصيل مصادر المساعدة ، في الجدول ٥ من تقرير الأمين العام . لذا ، وجدت الحكومة أن من الضرورى أن تطلب اضافة عدة مشاريع جديدة للبرنامج ، يتصل أهمها بالنقل الملاحي والصناعة . وترد تفاصيل هذه المشاريع في التذييل الثاني لمرفق التقرير المذكور .

وينبغي النظر في برنامج المساعدة الخاصة في ضوء الخلفية الاقتصادية للبلد . فقد واجهت غينيا - بيساو ، منذ استقلالها ، المشكلة المزمنة المتمثلة في عجز الميزانية . بيد أن الحكومة تمكنت ، وذلك أمر جدير بالتنويه ، من تخفيض هذا العجز في عام ١٩٧٨ الى مستوى يقل كثيرا عن العجز في السنة الماضية ، وذلك بفضل انتهاج سياسة التقشف الاقتصادي . وتأمل الحكومة أن تتمكن ، في عام ١٩٧٩ ، من الوصول بهذا العجز الى مستوى يقل حتى عن هذا المستوى ، وذلك بفرض معدلات ضريبية أعلى وتعميم العديد منها على مجالات أخرى . ومع ذلك ، وبالرغم من تدابير فرض الضرائب الجديدة هذه ، فان الحكومة لا ترى امكانية تحقيق فائض متكرر في الميزانية يوفر الموارد اللازمة للاستثمار الرأسمالي العام .

وفيما يتعلق بميزان المدفوعات ، تمت تغطية معظم هذا العجز عن طريق السحب المستمر من احتياطيات القطع الأجنبي التي انخفضت الآن الى مستوى يتعذر رفعه . ومع ذلك ، فان المستوى المتوقع للواردات ، في عام ١٩٧٩ ، بالقيمة الحقيقية ، يقل كثيرا عن مستواها في العامين الماضيين ، وسيجعل عملية التنمية في منتهى الصعوبة . وتتجلى ، من الجدول ٢ الوارد في التقرير ، الحاجة الى المساعدة الأجنبية الاضافية ، ليس فقط لتغطية نقص الموارد الحالي ، وانما أيضا لتسديد متأخرات المدفوعات المتراكمة .

وهناك حاجة أخرى ملحة شدد عليها التقرير ، ألا وهي زيادة المعونة الغذائية والمساعدة في اقامة شبكة فعالة لخزن ونقل الأغذية .

سان تومي وبرينسيبي (A/34/371)

قامت بعثة تابعة للأمم المتحدة ، في نيسان/ابريل من هذا العام ، باستعراض برنامج المساعدة الخاصة بسان تومي وبرينسيبي . وتبين لها أن الحكومة لم تتمكن من الحصول على تمويل لميزانيتها الاستثمارية لعام ١٩٧٨ ، وقوامها ١٩ مليون دولار ، ولذلك ستحتاج الى المساعدة الخارجية لتمويل هذا البرنامج .

ويمكن الاستدلال على بنية اقتصادها الواهي من اعتمادها الشديد على محصول تصديري واحد - هو الكاكاو . وفي السنة الماضية ، أدى جفاف طويل الأمد الى تقليل الانتاج الى حوالي ثلاثة أرباع انتاج العام المنصرم . وتم التوقع بعجز الميزان الخارجي الحالي ، في عام ١٩٧٩ ، ما لم تحدث زيادة كبيرة في المساعدات الدولية .

وسيتعين على سان تومي وبرينسيبي أن تستورد كميات اضافية من الأغذية ، في عام ١٩٧٩ ومطلع عام ١٩٨٠ ، لمواجهة حالات النقص في انتاج الأغذية التي نجمت عن الجفاف وعن استفحال طاعون الخنازير الافريقي في آذار/مارس من هذا العام . وقد أثر استشراء هذا الوباء تأثيرا كبيرا على الأسر التي تقطن الجزر ، ذلك لأنه تجرى فيها تربية الخنازير كمصدر رئيسي للمعيشة . ويرد ، في الجدول ٤ من تقرير الأمين العام ، بيان تقديرات الحكومة لاحتياجاتها من الأغذية لعام ١٩٧٩ .

وتبلغ تكاليف برنامج المساعدة الاقتصادية الخاصة ، الذى اعتمدته الجمعية العامة ، من أجل سان تومي وبرينسيبي ، حوالي ٢١ مليون دولار . وبالاضافة الى ذلك ، يلزم قدر كبير من المساعدة والتدريب التقنيين . وان هذا البرنامج موجه ، في معظمه ، لتنمية قطاع النقل . كما أن الحكومة تحدوها الرغبة في انشاء مرافق نقل جوية وبحرية كافية للاتصالات بين الجزر ومع الجزء الرئيسي من القارة الافريقية . وتحقيقا لهذه الغاية ، صممت مشاريع لاقامة أو تحسين مدرجات المطارات ، ولاستبدال الطائرات الموجودة بطائرات أنسب ، وتحسين المرافق المرفئية ، والحصول على عدد من السفن والقوارب التي تعمل فيما بين الجزر وعلى الساحل . كما صمم عدد آخر من المشاريع الهامة لتطوير الزراعة ، والحراجة ، ومصائد الأسماك ، وللنهوض بالصناعة ولاتمام عدة دراسات استقصائية لازمة لاستكشاف المعادن وغيرها من الموارد استكشافا منهجيا . وترغب الحكومة كذلك في استئناف عملية التنقيب عن النفط .

أما في القطاع الاجتماعي ، فيوجد عدد من المشاريع الهامة المخصصة لتحسين النظام التعليمي ولاقامة مرفق للخدمات الصحية الشاملة .

موزامبيق (A/34/377)

تجدر الاشارة الى أن برنامج المساعدة المقدم لموزامبيق قد وضع أصلا لمساعدة موزامبيق في التغلب على الآثار الاقتصادية الناجمة عن تطبيق الجزاءات على روديسيا الجنوبية ولمعالجة بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي ورثتها عند استقلالها . وفضلا عن ذلك ، كان على الحكومة ، بالاضافة الى معالجتها لهذه الحالة ، أن تتصدى للهجمات والغارات التي تشنها قوات النظام غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية - وهي هجمات استمرت طوال الاثنى عشر شهرا الماضية . وقد أدت هذه الهجمات ، التي كانت تستهدف معسكرات اللاجئين وكذلك المنشآت ومرافق الاتصال الحيوية ، الى خسائر عديدة في الأرواح والى دمار واسع النطاق .

ووجدت البعثة ، التي أوفدها الأمين العام الى موزامبيق في أيار/مايو من هذا العام ، استجابة لقرار الجمعية العامة ٣٣/١٢٦ ، انه لم يطرأ تحسن على الحالة الاقتصادية في موزامبيق . اذ لا يزال العجز الكبير في ميزان المدفوعات يمثل مشكلة اقتصادية بالغة الخطورة . لذلك ، طلب توفير مبلغ ١٨٨ مليون دولار تقريبا في شكل مساعدة دولية اضافية لمواجهة العجز العام المسقط المتوقع حدوثه في ميزان المدفوعات لعام ١٩٧٨ .

وبالاضافة الى ذلك ، ينبغي التشديد على مشكلتين أخريين : أولاهما أن موزامبيق تواجه نقصا خطيرا في الأغذية نتيجة الأضرار التي خلّفها الاعصار " أنجيلا " والجفاف الطويل الأمد الذى ابتليت به ست مقاطعات . وثانيا ، يلزم تقديم المساعدة لعدد كبير من اللاجئين الزمبابويين في موزامبيق ، الذين يقدر عددهم الآن بما يربو على ١٢٠٠٠٠ لاجئ .

ان المجتمع الدولي استجاب ، بما يدعو الى التفاؤل ، لاحتياجات موزامبيق خلال العام الأول من البرنامج ، لكن السنوات التي تلت شهدت انخفاضا ملحوظا في تدفق المساعدة . وهذا أمر مؤسف ، نظرا لأن الحالة الاقتصادية في موزامبيق لا تزال خطيرة ولأن الحكومة لا تستطيع ، في ظل هذه الظروف ، أن تمول أى برنامج انمائي عادى من مواردها الخاصة . ويتضمن الجدول ١٠ ، من تقرير الأمين العام ، بيانا بالقيم التقريبية لبعض الأغذية والمشاريع والمساعدة المقدمة للبرنامج التي تلقتها موزامبيق في عام ١٩٧٨ .

وفيما يتصل بالمشاريع العاجلة ، البالغ عددها ٤٢ مشروعا ، التي حددت في تقرير الأمين العام الى الدورة الأخيرة للجمعية العامة (A/33/173) ، فان ٢٠ مشروعا فقط تلقت حتى الآن تمويلا دوليا ، اما كليا أو جزئيا . لذلك ، تسعى الحكومة للحصول على مبلغ اضافي مقداره ١٥٤ مليون دولار في شكل مساعدة خارجية كي يتسنى بذلك البدء ، هذا العام ، في تنفيذ المشاريع المتبقية البالغ عددها ٢٢ مشروعا . وتشمل المشاريع المراد تمويلها الامدادات المائية ، وبناء السدود وري الأراضي .

ومن الجلي تماما أن حكومة موزامبيق ستواجه حاجة ملحة الى المساعدة اللازمة لاصلاح الضرر الواسع النطاق الذى ألحقته قوات روديسيا الجنوبية بالبلد والاقتصاد . وستوضع الترتيبات اللازمة لاطلاع المجتمع الدولي على أى طلب للمساعدة قد يرد من حكومة موزامبيق في هذا الصدد .

وفيما يتعلق باللاجئين في موزامبيق ، يلزم توفير مبلغ اضافي مقداره ٣ ملايين دولار ، خلال عام ١٩٧٩ ، لمساعدة موزامبيق في العناية بهم وتوفير أسباب الراحة لهم .

وقد اشترت حكومة موزامبيق جزءا كبيرا من احتياجاتها الغذائية لعام ١٩٧٩ ، الا انه لا يزال يلزم توفير جزء ضرورى من الاحتياجات يبلغ ٣٢ ٠٠٠ طن من القمح و ١٨٣ ٠٠٠ طن من الذرة و ٣٧ ٤٠٠ طن من الأرز . ونظرا للنقص الحاد في القطع الأجنبي وللقيود التي فرضتها موزامبيق بنفسها على انتاجها الزراعي ، فان الحكومة تأمل أن يكون بالاستطاعة توفير هذا الجزء المتبقي ، عن طريق المعونة الغذائية .

الرأس الأخضر (A/34/372 و Corr.1)

أود أن اتطرق الآن الى الحالة الخاصة بالرأس الأخضر . فقد كان برنامج المساعدة الاقتصادية الخاصة للرأس الأخضر ، والذى وافقت عليه الجمعية العامة تمام الموافقة في دورتها الثالثة والثلاثين ، يستهدف توسيع قاعدة البلد الاقتصادية والاجتماعية وتعزيزها . وقد أخذ في الاعتبار الأثر الذى خلفته ١٠ سنوات من الجفاف على اقتصاده ، ووضعه الغذائي المتقلقل ، والبطالة المستشرية فيه ، والوضع الحرج في ميزانه التجارى وموارده المالية الحكومية .

ويبلغ برنامج المساعدة الخاصة ، الذى أوصى به التقرير ، حوالي ٩٥ مليون دولار . كما يلزم تقديم المساعدة التقنية والتدريب . وهذا البرنامج ليس كبيرا على الاطلاق بالنسبة لمدى وطبيعة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في الرأس الأخضر .

وقد لوحظ في تقرير بعثة الأمم المتحدة ، التي زارت الرأس الأخضر في اذار/مارس من هذا العام ، ان من أخطر المشاكل الاقتصادية في هذا البلد استمرار العجز التجارى الكبير . فنادرا ما تجاوزت الصادرات ٥ في المائة من الواردات . وفضلا عن ذلك ، تزايد العجز التجارى على مر السنوات الأربع الماضية ، ومن المنتظر أن يزداد في ١٩٧٩ . وفي حين ان العجز المتكرر في ميزانية الحكومة مازال يمثل مشكلة خطيرة ، فان من المشجع انه أصبح من الممكن التقليل من العجز ، من خلال الاحتراز في الانفاق . غير ان من الواضح انه لا يمكن في الظروف الحالية أن تستمد عن الميزانية المتكررة الأموال اللازمة لتمويل ميزانية الاستثمارات لعام ١٩٧٩ ، البالغة ٥٣ مليون دولار . وتدل هاتان المشكلتان على ان الرأس الأخضر تعتمد كثيرا ، في تنميتها ، على عمليات التحويل الخاصة وعلى المساعدة الأجنبية .

ويتألف برنامج المساعدة من ٧٠ مشروعا . ولسوء الحظ ، فان رد فعل المجتمع الدولي هو دون احتياجات الرأس الأخضر بكثير . ولم يموّل كليا أو جزئيا سوى ١٠ من المشاريع الـ ٧٠ في نطاق المساعدة الأجنبية . وفي المجال الاقتصادى ، فان أكبر مساعدة مطلوبة هي للزراعة ، وتنمية المياه والتربة ، والنقل البرى والبحرى ، وتطوير موارده السمكية والمعدنية واستغلالها . وفي القطاع الاجتماعي ، تلزم مساعدة كبيرة للتعليم والصحة والتنمية الحضرية . ويستدل من التقرير ان معدل وفيات الأطفال مرتفع ، حيث يبلغ ١٠٠ في الألف ، أى اكثر من خمسة اضعاف المعدل الحاصل في معظم البلدان المتقدمة النمو .

وقد أصبحت الحالة الغذائية في الجزر حرجة . هكذا ، أسفر عدم هطول الأمطار في شهرى آب/اغسطس وايلول/سبتمبر ، من هذا العام ، عن نقص تام في المحصول . وطلب الى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ايفاد بعثة لتقدير جسامة الكارثة ، وتحديد مدى الحاجة الى الأغذية ، وتنسيق المساعدة المقدمة . وهناك أمل جاد في أن يستجيب المجتمع الدولي بسرعة وسخاء لأية نداءات قد توجه في هذا الشأن .

ليسوتو (S/13485 - A/34/393)

لقد ظل برنامج الأمم المتحدة من أجل ليسوتو يتلقى الدعم السخي من المجتمع الدولي . وعندما بدأ البرنامج لأول مرة ، في كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ ، كان الهدف منه تزويد ليسوتو بهياكل أساسية أنسب ، وزيادة الانتاج الغذائي وتقليل الاعتماد على جنوب افريقيا . ومنذئذ استدعت التطورات السياسية مشاريع اضافية للتخفيض من آثار الضغط التي كانت جنوب افريقيا تمارسها ، عن طريق انشائها بانتوستانات في مناطق متاخمة لحدود ليسوتو .

وقد وجدت البعثة ، التي أوفدها الأمين العام الى ليسوتو في شهر ايار/مايو من هذا العام ، ان المجتمع الدولي قد قدم ، أو تعهد بتقديم ، ما يقارب ١٢٣ مليون دولار في شكل مساعدات مالية أو مادية أو تقنية الى ليسوتو في اطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الخاصة . وبهذا تكون قد حدثت زيادة قدرها ٢٣ مليون دولار منذ حزيران/يونيه ١٩٧٨ . وقد قدمت مساهمات هامة الى برنامج الطرق في ليسوتو ، ولتشييد المطار الوطني ، وتأسيس اسطول للنقل على الطرق ، وتوسيع برنامج ليسوتو الانمائي الكثيف العاملة .

وتضمنت أوجه المساعدة الأخرى ، المقدمة أو المتعهد بتقديمها خلال فترة الاثنى عشر شهرا المنتهية في ايار/مايو ١٩٧٩ ، الدعم المقدم لخدمات الاحالة الوطنية والمستشفى العام ، والمستوصفات الريفية ، وصناعة الصوف والموهير ، والاحتياطي الغذائي في المنطقة الجبلية .

لكن ، يتبين من تقرير الأمين العام أن كثيرا من المشاريع الجارى تنفيذها ممولة جزئيا فقط ، ومن المستعجل المساعدة في انجازها .

كما أن حكومة ليسوتو وضعت خطتها الانمائية الخمسية الثالثة وتأمل أن تشرع فيها في المستقبل القريب جدا . وتهدف الخطة الى تقليل اعتماد ليسوتو على جنوب افريقيا وتشجيع البلد على زيادة الاكتفاء الذاتي . وقد اقترحت الحكومة ، واضعة هذا الهدف نصب عينيها ، ادخال مشاريع جديدة في البرنامج الذى يستهدف زيادة اكتفاء ليسوتو الذاتي في انتاج الأغذية وفي الطاقة وفي تحسين الاتصالات السلكية واللاسلكية . وهذه المشاريع مشروحة بالتفصيل في تقرير الأمين العام . وان الحكومة حريصة ، بشكل خاص ، على تلقي المساعدة لتمكينها من المضي في انشاء صومعة لتخزين الكميات الاحتياطية من الذرة ومطحنة متكاملة للذرة ومعمل للعلف . ويشتمل مشروع جديد آخر على توفير الأسمدة والبذور . والغرض منه هو زيادة المدخلات الزراعية وتحقيق مزيد من الاكتفاء الذاتي في الانتاج الغذائي في الوقت الذى تم فيه اعادة تشكيل البرنامج الحديث لانتاج المحاصيل في اطار الخطة الانمائية الخمسية الثالثة للبلاد .

سيشيل (A/34/373)

ان مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها سيشيل يمكن ادراكها بسهولة ، اذ أن مساحة أرضها تبلغ ٤٣٨ كيلومترا مربعا فقط ، موزعة على ١٠٠ جزيرة تقريبا ، وتتجاوز المساحة الاجمالية للأرض والبحر مليون كيلومتر مربع . وان توفير وسائل النقل والاتصال والخدمات الاجتماعية

والادارة الحكومية العامة في مثل هذه الظروف أمر باهظ التكاليف ويستنزف بشدة الموارد الحكومية المحدودة . وان الغذاء والسلع المصنعة والوقود ومواد البناء مستوردة ، فيما عدا استثناءات قليلة ، والاقتصاد معرّض كثيرا لآثار التضخم العالمي . كما ان الاعتماد على صناعة السياحة يكاد يكون تاما .

وقد أظهر ميزان المدفوعات الشامل في سيشيل فائضا طفيفا ، سنويا ، منذ عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٧٧ ، ويعود ذلك بدرجة كبيرة الى نمو صناعة السياحة وتدفق رأس المال الأجنبي . الا انه طرأ ، في عام ١٩٧٨ ، عجز شامل وهبوط في احتياطيات القطع الأجنبية . وكنتيجة للعجز الكبير في الحساب الجارى المتوقع حدوثه في عام ١٩٧٩ ، فان احتياطيات القطع الأجنبي ستقل عن ذلك في عام ١٩٧٩ ، ما لم تتلق سيشيل مساعدة أجنبية اضافية أو تحدث زيادة هامة في تدفق رأس المال الخاص .

ويشمل برنامج المساعدة الاقتصادية الخاصة الموصى به لسيشيل ٢٧ مشروعا . وترمي هذه المشاريع الى تعزيز الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تحسين مرافق الاتصالات وتنمية امدادات المياه وتشييد المساكن وأيضا المباني العامة ، وتوسيع امدادات الطاقة الكهربائية ، وانشاء شبكات المجارى في المناطق الحضرية ، وتوسيع التعليم ما قبل المدرسي . ولسوء الحظ ، ان استجابة المجتمع الدولي لم تكن متناسبة مع احتياجات سيشيل . ولم تمول تمويلا تاما في اطار المساعدة الخارجية سوى أربعة من المشاريع السبعة والعشرين المدرجة في البرنامج ، كما انه وضعت ترتيبات لتمويل سبعة منها تمويلا جزئيا ، في حين ان خمسة مشاريع أخرى هي الآن محل مفاوضات .

بوتسوانا (A/34/419 ؛ S/13506)

ماتزال الحالة في روديسيا الجنوبية تؤثر أثرا سلبيا على البرنامج الانمائي في بوتسوانا . وفي عام ١٩٧٧ ، عندما اشتكت حكومة بوتسوانا لمجلس الأمن لأن الحالة على حدودها تستلزم تحويل موارد التنمية الى الدفاع ، وافق المجلس على برنامج للمساعدة . ويرمي هذا البرنامج الى ضمان مواصلة مشاريع التنمية التي تأثرت بهذه الحالة والى تمويل مشاريع اضافية تستوجبها حالة الطوارئ . وقد تبين للبعثة ، التي أوفدها الأمين العام الى بوتسوانا في شهر ايار/مايو من هذا العام ، ان الحالة الأمنية قد تفاقمت . كما ان الهجمات ضد بوتسوانا تزايدت ، منذ تقرير الأمين العام الماضي ، وكانت خطوط اتصالات بوتسوانا مهددة باستمرار . وهكذا ، اضطرت حكومة بوتسوانا الى اعادة النظر في بعض المشاريع المدرجة في برنامج المساعدة الأصلي ووضع مشاريع أخرى .

وثمة مشاريع أربعة تعتبرها حكومة بوتسوانا ذات أهمية وطنية استراتيجية وتتطلب تمويلا . أحدها هو الخطة الاحتياطية لتشغيل السكة الحديدية في حالات الطوارئ بتكلفة ٣١,٤ مليون دولار ، والثاني هو استكمال الطريق الرابط بين بوتسوانا وزامبيا . والمشروع الثالث هو انشاء مطار وطني قادر على استقبال طائرات نفاثة من طراز بوينغ ٧٠٧ بتكلفة تتراوح من ٣٠ الى ٣٧ مليون دولار . والمشروع الرابع هو من أجل حفظ امدادات احتياطية من النفط للبلد لمدة تتراوح من ثلاثة

الى أربعة أشهر . وتقتصر المساعدة المطلوبة في هذا الشأن على تكلفة التعبئة ، حيث أن منشآت التخزين في غابوروني وفرانسيستاون قد تم تمويلها فعلا . وبالاضافة الى مشاريع الطوارئ الأساسية هذه ، يلزم تقديم مساعدة لمعالجة حالة اللاجئين .

وفي حين أن بوتسوانا ما تزال تتطلب مساعدة كبيرة من المجتمع الدولي ، لا بد من التنويه بما لقيته النداءات من استجابة حتى الآن . فقد أبلغت حكومة بوتسوانا الأمم المتحدة أن المجتمع الدولي قدم ، أو تعهد بتقديم ، مساعدة تبلغ في مجموعها ٦٥ مليون دولار من أجل مشاريع موصى بها منذ أن بدأ البرنامج . ويشمل ذلك تقديم مساعدة لمعالجة السيل الكبير من اللاجئين من زمبابوى ، الذين يتجاوز الآن عددهم ٠٠٠ ٢٠ لاجئ . وتجرى مفاوضات لتخصيص مبالغ لا بأس بها من المساعدة من أجل السكة الحديدية والمطار الوطني . ومع أن الاستجابة الدولية كانت مشجعة ، يلزم تقديم مساعدة كبيرة لانجاز البرنامج .

زامبيا (A/34/407)

وضع برنامج المساعدة الاقتصادية الخاصة ، استجابة لقرار مجلس الأمن القاضي باعانة زامبيا على مواجهة العبء الضخم الناشئ عن تطبيق العقوبات ضد روديسيا الجنوبية وتنفيذ برنامجها الانمائي المعتاد . وتقدر النفقات المالية المباشرة التي تتكبدها زامبيا ، في الفترة الممتدة حتى نهاية عام ١٩٧٩ ، نتيجة تطبيق العقوبات ، بنحو ١ بليون دولار . ولسوء الحظ ، فقد كان يتعين على زامبيا أن تتصدى لا لمسألة العقوبات فحسب ، وانما أيضا لهجمات القوات الروديسية وغاراتها المستمرة ، ولعبء رعاية أعداد كبيرة من اللاجئين الزمبابويين .

وقد أشارت التقارير السابقة الى أنه لم يتيسر لزامبيا ، برغم جهود حكومة زامبيا والمساعدة التي وفرها المجتمع الدولي ، اتباع برنامج انمائي معتاد على النحو الذى ارتآه مجلس الأمن في القرار ٢٧٧ (١٩٧٠) ، عندما ناشد المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة لزامبيا .

وعندما ناقشت هذه اللجنة البرنامج الزامبي ، في العام الماضي ، قلت انه اذا أريد لزامبيا أن تلبي الحاجات القصيرة الأجل ذات الأولوية ، وتبدأ في ادخال برنامج تنمية أطول أجلا ، وتقلل كثيرا ما تراكم عليها من مدفوعات متأخرة ، فانه سيلزم تقديم مساعدة قوامها حوالي ٨٥٠ مليون دولار ، خلال عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ، بالاضافة الى الأموال والقروض المتعهد بدفعها بالفعل . وكانت الأنواع الرئيسية من المساعدة المطلوبة لمواجهة الحالة على المدى القصير هي المساعدة في ازالة اختناقات النقل ، والمساعدة في ميزان المدفوعات والبرنامج العام للتغلب على النقص الحاد في القطع الأجنبي وزيادة المساعدة للاعتناء بالعدد الكبير من اللاجئين في هذا البلد . ولبدء برنامج التنمية الأطول أجلا ، أوصي بتقديم المساعدة للبرامج والمشاريع الانمائية التي تكلف حوالي ٢٨٠ مليون دولار .

واتخذ ، خلال عام ١٩٧٨ ، عدد من الخطوات لتنفيذ بعض العناصر الرئيسية من برنامج المساعدة الموصى به . وعقد أول اجتماع للفريق الاستشاري المعني بزامبيا في باريس في حزيران /

يونيه ، وقام البنك الدولي بتنظيم هذا الاجتماع . وأبرمت خلال العام اتفاقات للمساعدة الثنائية الرئيسية بلغت في مجموعها ٤٠٠ مليون دولار تقريبا ، مع أن تسديد الأموال سوف يستغرق ، في حالات كثيرة ، عددا من السنوات .

كذلك ، اتخذ عدد من الخطوات لتحسين نظام النقل . ووضعت الترتيبات لتقديم مساعدة تقنية اضافية للسكك الحديدية التنزانية (تازارا) ، وقدمت المساعدة ، أو تم التعهد بتقديمها ، لزيادة طاقة ميناء دار السلام ، واشترت حكومة زامبيا ٢٠٠ شاحنة جديدة وكذلك قطع غيار لزيادة القدرة على النقل البرى . وتم التعهد بتقديم مساعدة دولية لانعاش طريق لوبيتو الممتد من زامبيا عبر زائير وأنغولا ، وبذلت جهود لزيادة استخدام الطرق العابرة لملاوى وموزامبيق .

ولسوء الحظ ، فان المساعدة الدولية المقدمة لزامبيا خلال عام ١٩٧٨ لم تكن كافية لسد حاجاتها . ورغم الرقابة الصارمة المفروضة على النفقات الحكومية وعلى الواردات ، كجزء من برنامج زامبيا للتثبيت ، ظلت المتأخرات الأجنبية تتراكم وزادت ، بحلول نهاية العام ، بمقدار ١٤٠ مليون دولار عن مستوى العام السابق . وخلال الفترة ذاتها ، ازداد تدهور وضع الاحتياطيات الصافية من القطع الأجنبي ، وكان هذا الوضع سلبيا بالفعل .

وعلمت البعثة التي أوفدها الأمين العام الى زامبيا في ايار/مايو من هذا العام أن المشاكل الرئيسية التي تواجه زامبيا لا تزال تتمثل في نقص القطع الأجنبي ونقل الواردات والصادرات الحيوية .

وعلى العموم ، تبلغ المساعدة الاضافية التي تلزم زامبيا في عام ١٩٧٩ ما يقرب من ٢٠٠ مليون دولار في شكل منح أو قروض بشروط سهلة لدعم ميزان المدفوعات ، ومساعدة البرامج العامة . ونظرا لضرورة التقليل من المتأخرات ، واعادة تشكيل احتياطيات القطع الأجنبي ، وزيادة الواردات لصالح التنمية الأطول أجلا ، فان زامبيا ستحتاج الى ٨٠٠ مليون دولار تقريبا كمساعدة اضافية من الآن وحتى نهاية عام ١٩٨٠ .

جيبوتي (A/34/362)

وجدت بعثة الأمم المتحدة ، التي زارت جيبوتي في نيسان/ابريل هذا العام لاستعراض برنامج المساعدة المقدمة اليها ، أن عملية تعزيز الاقتصاد وتنويعه قد اكتسبت قوة دافعة . وقد أولي قدر كبير من الاهتمام لتلك المشاريع التي يتضمنها البرنامج والرامية الى تحسين مرافق ميناء جيبوتي ، وزيادة سعته لاستيعاب حركة مناولة الحاويات . كذلك ، أحرز تقدم في اعداد مخططات الرى ، وفي تنمية الموارد المائية ، وفي مشاريع انتاج الملح البحرى الأحمر ، وتشييد مصنع لتعبئة المياه المعدنية .

وأحرز تقدم أيضا في الأعمال التحضيرية لعدد من المشاريع الأخرى الرامية الى تنويع الاقتصاد والتي لا يتضمنها البرنامج . ويتعلق أحد هذه المشاريع باقتراح انشاء مصنع للأسمنت قرب علي صبيح . وقد قامت مؤسسة للخبرة الاستشارية باعداد دراسة تفصيلية عن المشروع . وسيصل انتاج

المصنع في المرحلة الأولى ، الى حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ طن سنويا ، تتاح نسبة كبيرة منه للتصدير. وتعلّق حكومة جيبوتي أهمية كبيرة على المشروع حيث أن تحقيقه يشكل عنصرا مهما لتنويع الاقتصاد واستخدام موارد البلد العمالية والمادية على السواء .

وقدرت تكاليف برنامج المساعدة ، الذى اعتمدته الجمعية العامة ، بمبلغ ١١٤ مليون دولار. ووجدت بعثة الأمم المتحدة ، أثناء زيارتها الأخيرة ، أن مساعدة خارجية كبيرة قد توفرت ، أو تم التعهد بتوفيرها لجيبوتي ، وقد مكّن ذلك من البدء في كثير من المشاريع التي يتضمنها البرنامج . وبالاضافة الى المساهمات المباشرة وغير المباشرة لتدارك العجز المتكرر في ميزانيتها ، بلغ تمويل المشاريع وما قدم لها من تعهدات خلال عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ قرابة ٩٠ مليون دولار في المجموع. وقد تعهدت المملكة العربية السعودية بدفع ثلاثة أرباع هذا المبلغ أو وفرت ذلك . وكانت فرنسا وصندوق التنمية الأوروبي ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، من بين مصادر المساعدة الرئيسية الأخرى .

ويلزم مبلغ ٢٠ مليون دولار تقريبا لتمويل بقية مشاريع برنامج المساعدة . ولا يشمل هذا المبلغ تكاليف المساعدة التقنية والتدريب ، وقد تكون هذه التكاليف كبيرة بسبب نقص الموظفين والتقنيين المحليين .

وتحتاج جيبوتي ، بالاضافة الى تقوية اقتصادها ، الى مساعدة كبيرة لمواجهة ما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ لاجئ موجودين الآن في هذا البلد . وان وجود هذا العدد الكبير من اللاجئين في العاصمة ذاتها ، وفي المناطق الريفية ، يطرح مشاكل خطيرة . فكثير من هؤلاء اللاجئين أطفال يحتاجون الى التعليم . والآخرون من البالغين الذين ليس لديهم أى شكل من أشكال التدريب المهني . ويلزم هؤلاء جميعا قدر كاف من الأغذية والمأوى والخدمات الطبية . ويلزمهم ، فضلا عن ذلك ، وسائل وفرص لكسب الرزق ، وتعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، في تعاون وثيق مع الحكومة ، فيما يتعلق بهذه المسألة ، ولكن يلزم المزيد من المساعدة الدولية لسد حاجات اللاجئين الأساسية . ويتناول تقرير الأمين العام هذه المشكلة بشئ من التفصيل .

تقديم المساعدة الى أنتيغوا، وسان فنسنت، وسان كيتس - نيفيس - أنغيلا، وسانت لوسيا (A/34/563)

وبهذا ، ياسيادة الرئيس ، أنهي استعراضي للبرامج المضطلع بها في البلدان الافريقية العشرة . وأنتقل الآن الى مسألة تقديم المساعدة الى أنتيغوا ، وسان فنسنت، وسان كيتس - نيفيس - أنغيلا ، وسانت لوسيا .

وتجدر الاشارة الى أن الجمعية العامة اعتمدت القرار ٣٣/١٣٢ بشأن هذه المسألة. وأكد القرار مسيس الحاجة الى تقديم مساعدة دولية لتعزيز اقتصادات هذه الجزر ، وطلب الى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية أن تتخذ الخطوات الملائمة لوضع وتمويل برنامج مناسب لتنمية هذه الأقاليم . ووجّه رجاء آخر الى المجتمع الدولي من أجل زيادة برامجه للمساعدة .

وتوفر البيانات المرفقة بتقرير الأمين العام معلومات بشأن المساعدة المقدمة في اطار برامج ثنائية ، بما في ذلك برنامج المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية . وتتضمن هذه البيانات أيضا معلومات بشأن المساعدة التي قدمتها منظومة الأمم المتحدة وعدد من المنظمات الحكومية الدولية .

* * *

سيادة الرئيس ،

لقد استكملت استعراضي للبرامج المختلفة التي وضعت بناء على القرارات التي اعتمدها كل من مجلس الأمن والجمعية العامة . وأود الآن أن أسترعي اهتمام هذه اللجنة الى مشاكل عدد من البلدان التي رجت من الأمين العام ، في هذه السنة ، أن يتوجه نيابة عنها بنداء من أجل تقديم المساعدة الدولية اليها حتى تتغلب على الصعوبات الخطيرة الناشئة اما عن ظروف سياسية غير عادية في منطقتها أو عن كوارث طبيعية .

وتتعلق الحالة الأولى بالبلدين الشقيقين رواندا وبوروندى . فقد واجهها ، باعتبارهما بلدين غير ساحليين ، حالة حرجة بسبب توقف حركة نقل صادراتهما ووارداتهما نتيجة للصراع الأخير في أوغندا . وأصبح يتعين على كلا البلدين استخدام الشحن الجوى لاستيراد الأغذية والمواد الرئيسية ونقل صادراتهما . واضطربت برامج التنمية الرئيسية بسبب نقص الامدادات الأساسية . وعلى الرغم من توفر بعض المساعدة ، استجابة لنداء الأمين العام الموجه في آذار/مارس من هذا العام ، لا تزال هناك حاجة ماسة الى تقديم معونة اضافية لمساعدة هذين البلدين على مواجهة مشاكلهما الحرجة في ميدان النقل ، وتضعضع برامجهما الانمائية .

وأما الحالة الثانية فانها تتعلق بأوغندا . ففي أعقاب الالتماس الذى تقدمت به حكومة أوغندا الى الأمين العام في حزيران/يونيه من هذا العام ، قامت بعثة نظمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بزيارة أوغندا لتقدير الحاجات الانسانية الفورية للاجئين العائدين ، وللأهالي الذين شردوا بسبب القتال . وقد أتيح تقرير البعثة للمتبرعين المهتمين ، ووجّه الأمين العام نداء ، في تموز/يوليه ، يطلب ١٣٫٣ مليون دولار لسد هذه الحاجات الفورية . ومما يؤسف له أن استجابة المجتمع الدولي لهذا النداء لم تكن سريعة على النحو الذى كان متوقعا . وتلزم تبرعات على نحو عاجل لتوفير الأغذية والأدوية والمأوى وماء الشرب للأهالي المتضررين .

ومن الناحية الاقتصادية ، أود أن أوجّه أنظاركم الى اجتماع للمتبرعين من المزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر في باريس تحت رعاية البنك الدولي . وسوف يسعى هذا الاجتماع الى تعبئة المساعدة الدولية من أجل انعاش الاقتصاد الأوغندى واعادة بنائه .

وتتعلق الحالة الثالثة بغينيا الاستوائية . ففي الشهر الماضي ، تلقى الأمين العام ، اثر تغيير الحكومة في غينيا الاستوائية ، رسالة عاجلة من رئيس الجمهورية الجديد يلتمس فيها مساعدة من الأمم المتحدة لمواجهة الحالة الاقتصادية والاجتماعية الحرجة التي نشأت في ذلك البلد . وقدّم ممثل غينيا الاستوائية وصفا كاملا لهذه الحالة في بيان أدلى به أمام الجمعية العامة .

وقد نبّه الأمين العام منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الى المشكلة . علاوة على ذلك ، وضع الأمين العام ترتيبات لقيام بعثة مشتركة بين الوكالات بزيارة غينيا الاستوائية للتشاور مع الحكومة بشأن صياغة برنامج عاجل للمساعدة الانسانية يعرض على المجتمع الدولي . وتوجد البعثة الآن في ذلك البلد .

وتتعلق الحالة الرابعة بتشاد . فقد تحدث ممثلها بالتفصيل أمام الجمعية العامة عن المصادفات المفجعة التي دفعت بهذا البلد الى طلب المساعدة من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية . وفضلا عن أن هذا البلد غير ساحلي ويقع في المنطقة الساحلية المبلية بالجفاف ، فقد مرّت عليه فترة ١٣ عاما من الكفاح المسلح . وان كثيرا من اللوازم الأساسية للحياة غير موجودة . وهذا البلد في مسيس الحاجة الى المساعدة الانسانية وكذلك المساعدة على اعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي . وقد نبّه الأمين العام بالفعل المنظمات والوكالات المختصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الى الاحتياجات الانسانية لهذا البلد . وسوف يتطلب موضوع توفير برنامج لاعادة البناء الاقتصادي ترعاه الأمم المتحدة الاهتمام الفوري من كافة الجهات المعنية .

وفي ختام هذا البيان ، أود أن أعرب باسم الأمين العام عن تقديره العميق لما لقيته هذه البرامج المختلفة من اهتمام ومساعدة .

ولقد تعثرت بشكل خطير الجهود الانمائية للبلدان المعنية ، بسبب قوى واحداث خارجة عن سيطرتها ، وتحتاج هذه البلدان الى فهم وتعاون كاملين من جانب المجتمع الدولي لمساعدتها على اجتياز صعوباتها الخاصة. وبدون هذا الدعم ، فان المشاريع الحيوية لتنميتها ورفاهيتها ستتأخر كثيرا أو سيكون فرص تحقيقها جد ضئيلة .

والأمين العام واثق من أن جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية سوف تولي اهتمامها العاجل للحاجات الخاصة لهذه البلدان وسوف تستجيب بسخاء للنداءات التي وجهت نيابة عنها . وشكرا لكم .

- - - - -